الإمارات توقف الضرائب على الفنادق والمطاعم لإنقاذ السياحة من الانهيار بسبب الحرب

الجمعة 29 مايو 2026 01:00 م

قررت حكومة دبي تجميد الضرائب والرسوم المفروضة على الفنادق والمطاعم حتى نهاية عام 2026، في إجراء اعتبره مراقبون مؤشراً واضحاً على حجم الضغوط التي يتعرض لها قطاع السياحة والضيافة، أحد أهم الأعمدة التي قام عليها النموذج الاقتصادي للإمارة خلال العقود الماضية.

ورغم أن السلطات الإماراتية قدمت القرار ضمن حزمة إجراءات تستهدف "تحفيز الاقتصاد" ودعم النشاط السياحي، إلا أن توقيته وتزامنه مع تراجع مؤشرات التشغيل الفندقي وحركة السفر دفعا العديد من المحللين إلى اعتباره محاولة عاجلة لاحتواء تداعيات أزمة متصاعدة باتت تلقي بظلالها على مختلف القطاعات المرتبطة بالسياحة والخدمات.

قطاع الضيافة تحت ضغط غير مسبوق

يعتمد اقتصاد دبي بصورة كبيرة على السياحة الدولية والخدمات والعقارات والاستثمارات الأجنبية، وهو ما جعل الإمارة طوال السنوات الماضية واحدة من أكثر المدن استقطاباً للزوار ورؤوس الأموال في المنطقة.

لكن التطورات الإقليمية الأخيرة، وما رافقها من تصاعد التوترات العسكرية والأمنية في الشرق الأوسط، انعكست بصورة مباشرة على حركة السفر إلى الخليج، الأمر الذي بدأ يظهر بوضوح في أداء الفنادق والمنتجعات وشركات الطيران.

وتشير تقديرات اقتصادية إلى أن معدلات إشغال الفنادق في دبي تواجه تراجعاً حاداً خلال الفترة الحالية مقارنة بالمستويات التي كانت سائدة قبل اندلاع التوترات الإقليمية الأخيرة، وهو ما دفع السلطات إلى التدخل عبر حزمة من الإجراءات التخفيفية في محاولة لتقليل الضغوط على القطاع.

ويرى خبراء أن اللجوء إلى تجميد الضرائب والرسوم يعكس إدراكاً رسمياً بأن السوق لم يعد قادراً على تحمل الأعباء التشغيلية السابقة في ظل التراجع الملحوظ في أعداد الزوار وانخفاض الطلب على الإقامة الفندقية والخدمات السياحية.

تراجع حركة السفر يضرب قلب النموذج الاقتصادي

لم تقتصر تداعيات الأزمة على الفنادق فقط، بل امتدت إلى قطاع النقل الجوي الذي يشكل شرياناً أساسياً للاقتصاد المحلي.

فخلال الأشهر الأخيرة سجلت حركة السفر عبر مطارات دبي تراجعاً ملحوظاً مقارنة بالفترات السابقة، وسط تغيرات في أنماط السفر الدولية واتجاه شريحة من المسافرين إلى وجهات يعتبرونها أقل عرضة للمخاطر الإقليمية.

ويؤكد مختصون أن دبي بنت جزءاً كبيراً من نجاحها الاقتصادي على صورة المدينة الآمنة والمفتوحة للأعمال والسياحة، ولذلك فإن أي اهتزاز في ثقة المسافرين والمستثمرين ينعكس بسرعة على القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالخدمات والضيافة والعقار.

كما أن استمرار حالة عدم اليقين الإقليمي يضع تحديات إضافية أمام جهود استعادة الزخم السياحي، خصوصاً في ظل المنافسة المتزايدة من وجهات عالمية أخرى تسعى لاستقطاب السياح والمستثمرين.

موجة تخفيضات واسعة في الفنادق الفاخرة

أحد أبرز المؤشرات على حجم الضغوط التي تواجهها السوق يتمثل في التخفيضات الكبيرة التي لجأت إليها الفنادق الفاخرة خلال الأشهر الماضية.

فبعد سنوات كانت فيها الفنادق الراقية تحقق معدلات إشغال مرتفعة وأسعاراً قياسية، بدأت العديد من المنشآت السياحية في تقديم عروض سعرية واسعة لجذب الزوار وتعويض تراجع الطلب.

وشملت التخفيضات عدداً من أشهر المنتجعات والفنادق الفاخرة في الإمارة، حيث انخفضت أسعار الغرف والأجنحة بصورة لافتة مقارنة بالمستويات التي كانت سائدة خلال السنوات الماضية.

ويرى عاملون في القطاع أن هذه التخفيضات تعكس محاولات للحفاظ على التدفقات النقدية واستمرار النشاط التشغيلي، حتى وإن كان ذلك على حساب هوامش الربح.
ويشير مختصون إلى أن استمرار الأسعار المنخفضة لفترات طويلة قد يضع العديد من المنشآت أمام تحديات مالية معقدة، خاصة في ظل ارتفاع تكاليف التشغيل والطاقة والعمالة والإيجارات.

إغلاقات وتقليص وظائف

في موازاة التراجع السياحي، بدأت آثار الأزمة تظهر داخل السوق المحلية من خلال تقليص الإنفاق وإعادة هيكلة الأعمال في قطاعات مرتبطة بالزوار الأجانب.

وتحدث عاملون في قطاع الضيافة عن زيادة الضغوط على الشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تراجع النشاط التجاري في العديد من المناطق التي تعتمد بصورة أساسية على الحركة السياحية.

كما شهدت بعض المنشآت عمليات تقليص للوظائف وإعادة تقييم للخطط التوسعية والاستثمارية، في وقت يفضل فيه عدد من المستثمرين تأجيل قراراتهم لحين اتضاح صورة الأوضاع الإقليمية والاقتصادية.

وتشير تقديرات السوق إلى أن استمرار الظروف الحالية قد يدفع المزيد من الشركات إلى إعادة النظر في خططها التشغيلية والاستثمارية خلال الفترة المقبلة.